

بيان بمناسبة اليوم العالمي للطفل

"التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 قد تدفع ما يصل إلى 86 مليون طفل إضافي إلى الفقر بحلول نهاية 2020، وهو ارتفاع بنسبة 15%. وقد يصل عدد الأطفال الإجمالي ممن يعيشون تحت خط الفقر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى 672 مليون مع نهاية العام"¹

اليوم العالمي للطفل² هو يوم عالمي يوافق تاريخ اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل³، 20 نوفمبر 1989، والتي صادقت وانضمت إليها جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، 196 دولة، ما عدا الولايات المتحدة التي وقعت عليها ولكنها لم تصادق على الاتفاقية. كذلك، ويوافق يوم 20 نوفمبر تاريخ "الإعلان عن حقوق الطفل"⁴ عام 1959.

شهدت ليبيا تطوراً إيجابياً في حقوق الطفل منذ نشأتها ووضع دستور لها عام 1951. حيث كان المسار في غالب قوانينها وتشريعاتها يمتد بحق الطفل لوضع أفضل، خصوصاً بعد أن صادقت وانضمت إلى بعض الاتفاقيات؛ ومنها اتفاقية حقوق الطفل، إلا أن مجريات الأحداث، وتعثُر الاستقرار على جميع الأصعدة، والظروف التي مرت بها الدولة الليبية خلال العقود الأخيرة، من فشل المؤسسات في تفعيل وتطوير القوانين الخاصة بحق الطفل، والتعامل بمرونة مع هذه النصوص وتعديلها ومراجعتها وتطويرها في كل حين وآخر؛ أدى إلى تراجع في ممارسات حقوق الطفل في ليبيا، خاصةً بعد تعثر العملية السياسية، لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية بعد أربعة عقود من الحكم التعسفي، وانتشار النزاعات المسلحة، كما برزت الكثير من القضايا الخطيرة التي تشكل انتهاكاً لحقوق الطفل وتبتعد به عن المصلحة الفضلى التي هي روح كل تلك القوانين والاتفاقيات التي صادقت عليها وانضمت إليها الدولة الليبية.

فعلى سبيل المثال، لم تبلغ التشريعات الخاصة بالأحداث والأطفال فاقد السند في ليبيا المأمول في تحقيق المصلحة الفضلى لهم، فلا يزال حتى الآن، عندما يتم القبض على الأحداث "القاصرين"، سواء ممن هم متهمون بجرائم جنائية أو ممن يشملهم حق الحماية أو حتى الأطفال المهاجرين غير النظاميين، منذ لحظة القبض عليهم يعاملوا معاملة البالغين ويتم احتجازهم في سجون مع البالغين باستثناء بعض الحالات في مدينة بنغازي بعد إعادة فتح سجن الأحداث. كما لم يشهد ملف الأطفال فاقد السند أي تحسن، فلا زال الأطفال فاقد السند والمصابين بأمراض مثل فقدان المناعة المكتسبة (السيدا/الإيدز) ممنوعون من التسجيل في السجل المدني والإيواء في دور الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، بحجة أن اللوائح والقوانين تمنع ذلك، والحقيقة أن التشريعات القائمة تؤكد هذه الحقوق، وتلزم السلطات المعنية بتعزيزها.

كما لا يزال مستوى حماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية والسلامة الجسدية في غاية الضعف فالكثير من الاعتداءات لا يتم التبليغ عنها وحتى التي يتم التبليغ عنها ينتهي الأمر بفتح محاضر لدى مراكز الشرطة، خصوصاً عندما يكون الضحية من أطفال العمال والمهاجرين في ليبيا، حيث رصدت المنظمات الحقوقية عشرات الشكاوى من وقوع تحرش واعتداء جنسي على أطفال العمال والمهاجرين من قبل أجناب وليبيين. كما لا يزال انخراط القاصرين في المجموعات المسلحة

¹ أخبار الأمم المتحدة: "كوفيد-19: 86 مليون طفل إضافي حول العالم مهددون بالانزلاق في براثن الفقر مع نهاية العام"، 29 مايو 2020.

² الأمم المتحدة: "اليوم العالمي للطفل، 20 تشرين الثاني/نوفمبر".

³ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "اتفاقية حقوق الإنسان". اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 25/44 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، تاريخ بدء النفاذ 2 أيلول/سبتمبر 1990، وفقاً للمادة 49.

⁴ جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان: "إعلان حقوق الطفل". اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة رقم 1386 (د-14) المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1959.

ومشاركتهم في المواجهات المسلحة مستمراً، رغم بعض الجهود التي قامت بها منظمة اليونسيف في محاولة سحب المقاتلين من التشكيلات المسلحة وأثمرت في سحب عدد كبير منهم خصوصاً في بلدية الزنتان⁵. ولكن بعد الحرب التي اندلعت يوم 4 أبريل 2019 على العاصمة طرابلس، تصاعد النزاع المسلح، وتم رصد عشرات الحالات لانخراط أطفال في صفوف التشكيلات المسلحة ومشاركتهم في القتال، من قبل جميع الأطراف، بعضهم خرج من مقاعد الدراسة الثانوية والتحق بالمقاتلين.

ورغم إعلان الأمم المتحدة في عديد المناسبات إلا أنه من المهم حشد الدعم ضد استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، ورغم إطلاق سراح الآلاف من الأطفال نتيجة خطط العمل⁶، التي قررها مجلس الأمن للأمم المتحدة⁷، وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات والجماعات المسلحة، إلا أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة تواجه حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

لم تهتم الجهات التشريعية في ليبيا عبر الحكومات المتعاقبة بوضع الأطفال، خصوصاً بعد الانقسام الذي حصل في وزارة الشؤون الاجتماعية إلى واحدة تتبع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، وأخرى تتبع الحكومة الموازية غير المعترف بها، وهذا أدى إلى ارتباك في الأداء وضعف الرقابة في المؤسسات التابعة للوزارة، خاصة دور الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال ومراكز المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الأطفال الموزعة بين الشرق والغرب والجنوب، وهذه الأخيرة منقسمة ومتذبذبة في تبعيتها إلى أي حكومة تنصاع وتتلقى التعليمات، مما أثر بشكل سلبي وواضح على أوضاع الأطفال من هذه الفئات الهشة.

إضافة إلى التحديات التي تهدد المصلحة المثلى للأطفال في ليبيا، من قصور في التشريعات وإخلال السلطات بالوفاء بالتزاماتها والنزاعات، جددت تهديدات جديدة للطفل بسبب جائحة كوفيد-19، ليس في ليبيا فقط بل في العالم أجمع. فقد حذر تقرير⁸ صدر عن منظمة اليونسيف ومؤسسة إنقاذ الطفل "من احتمالية أن تدفع التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 ما يصل إلى 86 مليون طفل إضافي إلى الفقر بحلول نهاية 2020، وهو ارتفاع بنسبة 15% ... وبالنسبة للأطفال الذين يعيشون في البلدان التي تأثرت بالفعل بالنزاع والعنف، فإن تأثير هذه الأزمة سيزيد من خطر عدم الاستقرار ووقوع الأسر في الفقر المدقع".

كما حذرت منظمة اليونسيف من التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19 على تعليم وأمن الأطفال. فقد أدت الإجراءات الاحترازية إلى تعليق الدراسة وأصبح التلاميذ لا يذهبون إلى المدرسة، وبسبب رداءة وبطء خدمة الإنترنت وتكلفتها الباهظة في ليبيا، فإن الدراسة عن بُعد والتي لجأت إليها الكثير من الدول لتمكين التلاميذ من متابعة دراستهم، غير متاحة. كما أدى بقاء الأطفال في البيوت إلى قضاء الكثير منهم يومهم منكبين على الإنترنت وهذا زاد من مخاطر تعرضهم للتنمر والاستغلال الجنسي والاستمالة عبر الإنترنت⁹.

⁵ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: "الممثل الخاص لمنظمة اليونسيف يرحب بقرار بلدية الزنتان بعدم إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة"، 1 مارس 2016.

⁶ United Nations, Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflicts: "Action Plans".

⁷ مجلس الأمن طلب من مجموعة من أطراف النزاعات المسلحة، التي ترد أسمائها في التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة حول "الأطفال والنزاعات المسلحة"، أن تقوم بإعداد خطط عمل لمعالجة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

⁸ أخبار الأمم المتحدة: "كوفيد-19: 86 مليون طفل إضافي حول العالم مهددون بالانزلاق في براثن الفقر مع نهاية العام"، 29 مايو 2020.

⁹ أخبار الأمم المتحدة: "تأثير كورونا: اليونسيف تحذر من مخاطر ازدياد تعرض الأطفال للاستغلال الجنسي والتنمر عبر الإنترنت"، 15 أبريل 2020.

توصي المنظمات الموقعة على البيان:

السلطات الليبية

- وجوب مراجعة وتطوير التشريعات والإجراءات، الخاصة بالأطفال، بما يتوافق مع التزامات الدولة الليبية بموجب الاتفاقيات والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وبما يلبى حاجيات الأطفال والقاصرين ويحقق المصلحة الفضلى لهم.
- دعم خدمات حماية الطفل للتأكد من أنها متاحة ونشطة خلال جائحة كوفيد-19. وتدريب الطواقم الطبية والتعليمية والاجتماعية بشأن تداعيات الجائحة وتأثيرها على الأطفال ومن بينها مخاطر الإنترنت.
- تحديث سياسات الحماية الحالية في المدارس لتعكس الحقائق الجديدة للأطفال الذين يتعلمون من المنزل وتعزيز ومراقبة السلوكيات الجيدة عبر الإنترنت.
- تكليف شرطة متخصصة، تؤهل تأهيلاً خاصاً، للتعامل مع الأحداث أثناء القيام بضبطهم والتحقيق معهم.
- إحالة ملف الأطفال فاقد السند والذين ترفض دور الرعاية استقبالهم، إلى جهات اختصاص قانونية تلزم هذه الدور بالقيام بواجبها من تسجيل وإيواء هذه الفئة من الأطفال.
- على مكتب حماية الطفل والمرأة في وزارة الداخلية والأقسام المعنية بحماية الطفل بفتح تحقيقات شاملة في قضايا التحرش والاعتداء على الأطفال مع فرض توصيات على الجهات المعنية بتوفير ضمانات حماية للأطفال داخل المنازل وفي الأماكن العامة.
- كما يجب على جميع أطراف النزاع في ليبيا أن تقوم بتسريح جميع القاصرين ومن هم دون سن الثامنة عشر من التشكيلات المسلحة التابعة لها، وألا تتهاون المنظمات والوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة في ترتيب أولوياتها ومجالات تدخلها في ليبيا وتكون حماية الطفل هي الأولوية الأهم لكل طفل يعيش على الأراضي الليبية.

المنظمات الدولية:

- إعادة النظر في البرامج والأنشطة التي تقام في ليبيا وجعل الأولوية لخطط تساهم في حماية حقيقية لسلامة الأطفال جسدياً ونفسياً.
- تصميم برامج وتدريبات تساهم في كسر حاجز الخوف لدى الأطفال وعائلاتهم عند حدوث الاعتداء الجنسي أو التحرش بهم.
- التركيز على أطفال المهاجرين وطالبي اللجوء داخل وخارج مراكز الاحتجاز والمطالبة الجادة بفصلهم عن البالغين في كل مراحل تواجدهم على الأراضي الليبية.
- نحث منظمة اليونسيف على تفعيل الاتفاقيات مع البلديات والعودة إلى طلب تسريح جميع القاصرين من التشكيلات المسلحة على غرار ما فعلت مع بلدية الزنتان في السابق.

المنظمات والمؤسسات المحلية:

- تكثيف الجهود فيما بينها ورسم خارطة برامج وأنشطة تراعي الأهم للمصلحة الفضلى للطفل ومنها الحماية الجسدية والنفسية في ظل جائحة كورونا.
- العمل على إقامة برامج توعية للمراهقين والأطفال للاستفادة من فترات البقاء في المنازل وكيفية حماية أنفسهم من المضايقات والتنمر.
- الإكثار من البرامج والأنشطة التي تستهدف أولياء الأمور وحثهم على مراقبة أوقات تواجد أطفالهم معهم.
- حث أولياء الأمور للتأكد من أن أجهزة الأطفال مزودة بأخر تحديثات البرامج لمكافحة الفيروسات، وإجراء حوار مفتوح مع الأطفال حول كيفية التواصل عبر الإنترنت ومع من، وأين ومتى يمكن استخدام الشبكة. إضافة إلى التنبه لأي إشارات تشي بحالة من الكرب لدى الأطفال قد تظهر عند نشاطهم على الإنترنت.

- زيادة التشبيك والعمل الجماعي تجاه الضغط على الجهات التشريعية والسلطات المعنية في سرعة تفعيل اللوائح والقوانين التي من شأنها حماية الأطفال والقاصرين.

المنظمات التي وقعت على هذا البيان:

1. مؤسسة بلادي لحقوق الإنسان، صبراتة،
2. حقوقيات بلا قيود، بنغازي،
3. شبكة مدافعات، بنغازي،
4. المنظمة العربية الدولية لحقوق المرأة، طرابلس،
5. المنظمة المستقلة لحقوق الإنسان، مصراتة،
6. منظمة البريق لحقوق الطفل، طرابلس،
7. منظمة التضامن لحقوق الإنسان، طرابلس،
8. منظمة وحدة وطن، مصراتة،
9. منظمة 17 فبراير للبيئة وحقوق الإنسان، طرابلس،
10. منظمة المتوسط للتنمية والإغاثة، صرمان،
11. مؤسسة العابرين لمساعدة المهاجرين والإعمال الإنسانية، طبرق،
12. الشبكة الليبية لحماية حقوق الطفل، طرابلس،
13. مركز المتوسط للدراسات والاستشارات والتدريب، طرابلس،
14. منظمة صوت المهاجر، الزاوية،
15. منظمة الأمان لمناهضة التمييز العنصري، مرزق،
16. منظمة أرين للتوجه المدني، الكفرة،
17. جمعية حكمة النساء للمرأة والثقافة، الكفرة،
18. جمعية Čabu للثقافة والتراث، الكفرة،
19. جمعية مد يد العون للأعمال الخيرية، الكفرة،
20. منظمة التواصل الثقافية الاجتماعية، أوباري،
21. منظمة أمل الجنوب للسلام والتنمية المستدامة، مرزق،
22. منتدى ربيانه الثقافي، ربيانه،
23. جمعية العين الزرقاء لذوي الحاجات الخاصة، الحرابة،
24. منظمة شموع لا تنطفئ لذوي الإعاقة، صبراتة،
25. منظمة السلام لمناهضة العنف الحقوقية، طرابلس،
26. مؤسسة البر والتقوى المدنية الخيرية، وادي عتبة،
27. منظمة أطفال غدامس، غدامس،
28. منظمة زيكم زينا لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، طرابلس،
29. منظمة خطوة بخطوة لسيادة القانون وحقوق الإنسان، سبها،
30. منظمة النصير لحقوق الإنسان، طرابلس،
31. جمعية التبيان لحقوق الانسان، درج،
32. منظمة رواد الفكر، متراس،

صدر في طرابلس

يوم الجمعة الموافق 20 نوفمبر 2020